Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

تقدير موقف
246
يناير 2024

الهزيمة الإستراتيجية لتنظيم PKK الإرهابي في شمال العراق وهجماته على عمليات "المخلب-القفل"

ابراهيم ايدين

مقدمة:

تصاعدت الهجمات[1] التي ينفذها تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي PKK ضد "القواعد المؤقتة" للقوات المسلحة التركية في شمال العراق، وفي الشهر الماضي استشهد 21 جنديا تركيا في تلك الهجمات. السبب الحقيقي وراء تزايد هجمات التنظيم الإرهابي هو؛ وطأة نتائج التغيير الشامل الذي أجرته تركيا في استراتيجية مكافحة الإرهاب منذ عام 2016 على أوضاع ذلك التنظيم

[1] في هاكورك ومتينا في 22-23 ديسمبر 2023، وفي منطقة الزاب في 12 يناير 2024.

الإرهابي، وبخاصة بعد تركيز تلك الاستراتيجية على الجزء العابر للحدود من الارهاب في شمال العراق منذ عام 2019. وفي نطاق الاستراتيجية التي تم وضعها والتي تتمثل بـ«ضمان أمن الحدود والقضاء على الإرهاب"، ومن خلال اتخاذ تدابير فعالة ومستمرة في المنطقة، بدء تنظيم PKK الإرهابي يشعر بخطر فقدانه للمبادرة وللمناطق الاستراتيجية اكتسبها في شمال العراق خلال الـ 40 سنة الماضية.

ومن أكثر التدابير الفعالة والدائمة التي تم تنفيذها في تلك المنطقة هي "القواعد المؤقتة" التي تم إنشاؤها لإقامة منطقة آمنة جنوب خط الحدود العراقية-التركية.، فتلك القواعد حيّدت تقريباً "معسكرات الإرهاب" التي أنشأها تنظيم PKK الإرهابي قرب الحدود، فضلاً عن انها أصبحت تشكل تهديداً وحدوداً للمراكز الإرهابية في شمال العراق. من جانب آخر، عندما تم تنفيذ جهود قطع رؤوس الارهاب التي قامت بها جهاز الاستخبارات الوطنية التركية (MIT) لتحييد قيادات تنظيم PKK الإرهابي، وتم تحقيق نتائج مهمة وجدية في هذا الإطار، تم تقييد مبادرة المنظمة في تلك المنطقة بشدة. كما كانت الهجمات العنيفة على المرافق والمراكز الحيوية التابعة للتنظيم الارهابي في المنطقة فعالة جدًا في احباط معنويات التنظيم وردعه. كل هذه العناصر جعلت المنظمة معرضة لخطر فقدان مجالاتها الاستراتيجية ومبادرتها الإقليمية في المنطقة.

هناك ثلاث مناطق في شمال العراق تحمل أهمية استراتيجية بالنسبة لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية. هذه المناطق هي مخمور وسنجار إضافة إلى المناطق المحررة التي تطلق عليها المنظمة اسم مناطق الدفاع المشروع -ميديا-.

المواقع الاستراتيجية لتنظيم PKK الإرهابي في شمال العراق

هناك ثلاث مناطق ذات أهمية استراتيجية في شمال العراق بالنسبة لتنظيم PKK الإرهابي[2]. وهذه المناطق هي مخمور، وسنجار، والمناطق "المحررة" الجبلية النائية في شمال العراق التي تخضع لسيطرة هذا التنظيم الإرهابي فقط، والتي يطلق عليها التنظيم إعلامياً بـ«مناطق الدفاع المشروع -ميديا-"[3].

بالنسبة لتنظيم PKK فإن منطقتي مخمور وسنجار تعد من مناطق الفرص الاستراتيجية التي برزت في هذه الإطار. فإن فرصة مخمور التي نتجت عن هجرة بعض مواطني جنوب شرق تركيا إلى شمال العراق، وفرصة سنجار التي سببتها الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، مكنت التنظيم من السيطرة على مركزين مهمين في المنطقة. وبخاصة ان نوايا التنظيم ومساعيه لاستنساخ ما يسمى بنموذج الحكم الذاتي، الذي أنشأه تنظيم PKK في سوريا، وتنفيذه في شمال العراق، جعلت هذين المركزين في مكانة استراتيجية مهمة بالنسبة للتنظيم

[2] وهذا يعني أيضًا أن وجود ثلاثة مراكز أزمات فيما يتعلق بوجود التنظيم في المنطقة.

[3] و يعني استخاد اسم ميديا من قبل تنظيم PKK الإرهابي ميديا إنها أرض الميديين. ويرجع ذلك أساسا إلى أن أصول الأكراد تنسب إلى الميديين، وهم من الشعوب القديمة في بلاد فارس التي عاشت في المناطق الشمالية الغربية لإيران قبل الميلاد، ويرجع ذلك أيضًا إلى أن اليونانيين أطلقوا اسم "ميديا" على هذه المنطقة التي عاش فيها هذا الشعب.

تواصل القوات المسلحة التركية عملياتها العسكرية خارج الحدود.

الارهابي. أما مناطق الدفاع الإعلامي، وهي المناطق المحررة التي عزز تنظيم PKK سيطرته عليها على مر السنين منذ انتقاله من "سوريا-لبنان" إلى شمال العراق، وكانت هذه المناطق أهم إنجاز استراتيجي للتنظيم.

التطورات في مخيم مخمور

تم استخدام مخيم مخمور منذ عام 1998 من قبل المواطنين الذين هاجروا من تركيا إلى العراق في أوائل التسعينيات نتيجة الضغوطات المخطط لها من قبل تنظيم PKK الإرهابي، وهو مخيم للاجئين تم الاعتراف به على أنه "مخيم لاجئين رسمي تابع للأمم المتحدة" من قبل كل من الحكومة العراقية ومنظمة الأمم المتحدة منذ عام 2011 ويعيش فيه حوالي 13 ألف لاجئ.

ففي عام 1994 قامت ما يقرب من 10 إلى 15 ألف عائلة بعبور الحدود التركية العراقية من منطقتي شرناق وهكاري في جنوب شرق تركيا، ثم قامت بتغيير مخيماتها في شمال العراق ثمان مرات خلال أربع سنوات، أولًا في إتروش ثم في مخيمات مثل نينوى ونهداري. وأخيراً تم وضعهم في مخيم مخمور الذي كان تحت سيطرة حكومة صدام حسين في ذلك الوقت.

ويقع مخيم مخمور[4] على بعد 65 كيلومترا من أربيل، في قضاء مخمور التابع لمحافظة نينوى، ومركزها الموصل، وعلى سفوح جبل كاراجاك الاستراتيجي في المنطقة، وجبل كاراجاك هو منطقة تم تحويلها إلى قاعدة مسلحة لتنظيم PKK الإرهابي من قبل مئات الإرهابيين الذين تم نقلهم إلى المنطقة. وللمنظمة العديد من نقاط التفتيش في جميع أنحاء القضاء.

[4] هنالك أهداف خفية وراء تشكيل هذا المخيم في عام 1992 ضمن إطار خطة وضعها تنظيم الـ PKK الإرهابي. فقد تم نقل حوالي 30 ألف شخص من الذين كانوا يتأثرون بدعاية التنظيم إلى شمال العراق من مناطقهم في جنوب شرق تركيا القريبة من الحدود العراقية، بحجة تعرضهم لضغوط من الدولة التركية. التنظيم دفع هؤلاء للذهاب نحو محافظة دهوك في شمال العراق، لأنه قد خطط مسبقاً للاستيلاء على دهوك باستخدام هؤلاء، عن طريق التمركز والانتشار أو عن طريق الصراع المسلح إذا لزم الأمر. وبذلك سيكتسب التنظيم ورقة رابحة ضد تركيا ويسيطر على منطقة جديدة في شمال العراق. أما سبب اختيار دهوك من بين المحافظات الثلاث للمنطقة الكردية في شمال العراق (أربيل، السليمانية، دهوك) فيعود إلى أن أربيل كانت آنذاك تحت السيطرة المطلقة للحزب الديمقراطي الكردستاني-البارازانيين-، والسليمانية تحت السيطرة المطلقة لحزب الإتحاد الوطني الكردستاني-الطالباني-، وبالتالي فأن دهوك هي المتاحة الوحيدة التي يمكن لتنظيم PKK أن يسيطر عليها. ومن جانب آخر هنالك صلات قرابة لعشائر دهوك مع بعض القبائل الكردية في تركيا. قيل آنذاك بأن مسعود البارزاني هو من أفشل خطة التنظيم تلك ومنع تمركز هؤلاء الـ 30 ألف شخص في دهوك، وتم توزيعهم على مناطق متفرقة. كذلك فأن السبب وراء قبول حكومة صدام حسين لإنشاء مخيم مخمور آنذاك هو استخدام سكنة المخيم للضغط على مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني.

تواصل منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية وجودها في معسكر مخمور رغم مساعي بغداد.

من ناحية أخرى، يعتبر مخيم مخمور هو المكان الذي تم فيه تحقيق نموذج "الإدارة الذاتية الديمقراطية" لأول مرة، والذي وضعه زعيم المنظمة الإرهابية عبد الله أوجلان. فتتم إدارة هذا المخيم من قبل مجالس الأحياء، ومجلس الشعب، ولجنة تنفيذية منتخبة، وبلدية على أساس نظام الرئاسة المشتركة. ولذلك، بدلاً من أن يكون مخيماً عادياً للاجئين، تحول المخيم إلى منطقة سكنية قام تنظيم PKK الإرهابي بتقسيمها فعلياً.

وكان قضاء مخمور فعلياً يقع إدارياً ضمن الحدود الإدارية لمحافظة نينوى (الموصل) قبل عام 2003. وبعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، تم إلحاق هذا القضاء إدارياً بأربيل. ومع ذلك، وبسبب الصعوبات الإدارية، أعادت حكومة إقليم كردستان العراق السلطة الإدارية لمنطقة مخمور إلى بغداد في عام 2008. وبعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي (داعش) في المنطقة وتفكك القوات الأمنية العراقية في عام 2014، سلمت إدارة مخمور بعد الحرب على داعش إلى إدارة إقليم كردستان مرة أخرى. وتشكل هيكل منقسم في القضاء نتيجة للعمليات العسكرية التي نفذتها الحكومة المركزية العراقية في هذه المنطقة في 16 أكتوبر 2017، بعد الأحداث التي أعقبت خطوة الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان عن العراق. فمركز قضاء مخمور ومعظم القضاء جزء من محافظة نينوى إدارياً، وتسيطر حكومة إقليم كردستان على الجزء الشمالي من هذا القضاء، كما يسيطر تنظيم PKK على مخيم مخمور الواقع جنوب القضاء.[5]

واستولى تنظيم PKK على المبنى الذي كانت تستخدمه الأمم المتحدة سابقًا، وعلى مركز الشرطة الذي تستخدمه قوات الشرطة العراقية في محيم مخمور، ولا يسمح التنظيم للقوات الأمنية التابعة للحكومة المركزية

[5] يسكن القضاء ما عدا المخيم 10 آلاف نسمة.

وقوات البيشمركة التابعة لإقليم كردستان العراق بدخول المخيم. وتتعرض كافة العائلات في المخيم للترهيب والضغوط من التنظيم، وكان كل من في المخيم تقريباً مسلحين، تم نقل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عامًا إلى المخيمات وإخضاعهم للتدريب التنظيمي قسراً. ويشكل مخيم مخمور، الذي أصبح وكر حضانة للإرهابيين في جبل قنديل من حيث التدريب والموارد البشرية، ذا قيمة استراتيجية حيوية لتنظيم PKK من حيث الأنشطة السياسية والمسلحة. ولا يتمتع المخيم بأهمية استراتيجية بالنسبة للتنظيم فحسب، بل كان أيضًا من بين الأهداف الإستراتيجية لتركيا لفترة طويلة. وفي العملية الأخيرة التي نفذها جهاز الاستخبارات الوطنية التركي ووحدات العمليات التركية ضد المخيم في سبتمبر 2022، تم القبض على إرهابيين اثنين وإحضارهما إلى تركيا.

وذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تكون على دراية بجميع التطورات في المخيم، أنه من سلطة الحكومة العراقية اتخاذ التدابير القانونية التي تعتبر ضرورية لحماية المدنيين في مخيم مخمور. كما طالبت القوات المركزية العراقية من إدارة المخيم بإعادة الشرطة المحلية إلى المخيم وقامت بحصار المخيم في مايو 2023. وطالبت القوات المركزية العراقية بتوفير الأمن للمخيم من قبل الجيش والشرطة، وإغلاق المنطقة المحيطة بالمخيم بسياج من الأسلاك، وأن يكون مدخل المخيم مركزيا واحدا وخاضعا للرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، بعد استشهاد دبلوماسي تركي يعمل في القنصلية العامة في أربيل عام 2019، قامت حكومة إقليم كردستان بتقييد حركة الدخول والخروج من مخمور إلى أربيل.

وأعلن تنظيم PKK في بيان له في أكتوبر 2023 أنه "قرر سحب قواته العسكرية من مخيم مخمور" نتيجة لكل هذه التطورات. ورغم أنه يُفاد بإن مسؤولي الأمم المتحدة لم يأتوا إلى المخيم بسبب الادعاء بأنه "مخيم عسكري"، إلا أن الوضع الرسمي للمخيم لا يزال مستمرا. ومن المفهوم أن المنظمة لا تريد أن يفقد المخيم وضعه كمخيم لاجئين تابع للأمم المتحدة. ولأن الاعتراف بالمخيم من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كمخيم رسمي للاجئين (بما في ذلك الأفراد المنتخبين القائمين على إدارة المخيم)، يحرز بعداً دولياً للمخيم، ويكون بمثابة درع للمنظمة، ومن ناحية أخرى، يوفر منطقة آمنة ومساحة للعيش للإرهابيين. وعلى الرغم من كل هذه المزايا التي يوفرها مخيم مخمور للمنظمة الارهابية، إلا أن مصير المخيم أصبح غامضا بشكل متزايد بالنسبة لتنظيم PKK.

التطورات في منطقة سنجار

ويقع قضاء سنجار عند تقاطع مهم على خط بغداد-دمشق الشمالي، وهي

قامت القوات المركزية العراقية بمحاصرة معسكر مخيم مخمور في مايو/ أيار 2023 وطلبت من إدارته إعادة الشرطة المحلية إلى داخل المعسكر، والسماح للجيش والشرطة بتوفير الأمن في المعسكر، وإغلاق جميع محيط المعسكر بالسلك الشائك، وأن يتم التحكم في الدخول إلى المعسكر من قبل جهة مركزية واحدة.

منطقة يعيش فيها الإيزيديون في العراق بأغلبية. ورغم أن قضاء سنجار يقع إدارياً ضمن حدود محافظة نينوى ومركزها مدينة الموصل، إلا أنه تم إخضاعه لسيطرة حكومة إقليم كردستان بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، نتيجة اتفاق القوات الكردية في المنطقة مع الولايات المتحدة. وتم إدراجها ضمن نطاق المادة 140 من الدستور العراقي الصادر عام 2005 وتم تضمينها إدارياً بالحكومة المركزية العراقية. ومع ذلك، تم إدراجها ضمن "المناطق المتنازع عليها" حيث تقع السيطرة العسكرية والإدارية على حكومة إقليم كردستان. فقد أصبحت المنطقة تحت السيطرة لحكومة إقليم كردستان فعليا وبما أن السيطرة العسكرية والإدارية موجودة في حكومة إقليم كردستان. ولكن تنظيم داعش الذي سيطر على الموصل في يونيو 2014، هاجم سنجار في أغسطس 2014، وبالتالي انسحبت قوة البيشمركة في سنجار من هناك وسقطت سنجار في أيدي داعش. وبعد أن هاجم داعش الإيزيديين في سنجار، انتقل بعض عناصر تنظيم PKK في جبل قنديل ومخمور وبعض عناصر وحدات حماية الشعب YPG ووحدات حماية المرأة في سوريا إلى سنجار. وبالإضافة إلى العناصر المذكورة، تشكل تنظيم جديد تحت سيطرة تنظيم PKK دتحت اسم وحدات مقاومة شنكال-سنجار-(YBŞ)، تكون من السكان المحليين في سنجار وغالبيتهم من الإيزيديين. ولم يكتف التنظيم بذلك، فقد تأسس هيكلًا إداريًا أطلق عليه اسم مجلس ادارة سنجار من أجل ضمان السيطرة الإدارية على المنطقة. وكان الهدف من كل ذلك تحويل هذه المنطقة التي تقع عند نقطة الصفر على الحدود السورية العراقية وذات الأهمية الاستراتيجية، إلى جبل قنديل الثاني للتنظيم. ورغم انتهاء احتلال داعش الذي كان ذريعة لدخول المنطقة، إلا أن التنظيم لم يغادر المنطقة.

كان الهدف من كل ذلك هو جعل سنجار، هذه المنطقة التي تحمل أهمية استراتيجية لوقوعها عند نقطة الصفر على الحدود السورية، "قنديلاً" ثانيا لتنظيم PKK الإرهابي. حتى أن PKK لم يغادر هذه المنطقة، على الرغم من انتهاء احتلال داعش لها وهو الأمر الذي كان ذريعة لدخول المنظمة لها.

ومع العملية التي نظمها تحالف تحرير سنجار الذي تم تشكيله بمشاركة قوات البيشمركة ووحدات مقاومة سنجار وبدعم جوي من القوات الأمريكية، تم استعادة مركز سنجار ومحيطه من داعش في نوفمبر 2015، منهياً تواجد داعش في سنجار. ومع ذلك، بعد العملية، استمر وجود الحزب الديمقراطي الكردستاني وتنظيم PKK في المناطق التي يسيطران عليها في سنجار. وبالتالي ظهر هيكل ذو رأسين في قضاء سنجار، أحدهما تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني والآخر تحت سيطرة تنظيم PKK (عبر وحدات مقاومة سنجار). فيما بعد، غير التعاون بين الحشد الشعبي ووحدات حماية الشعب هذا التوازن في سنجار. تم تطهير مركز سنجار من داعش، لكن لم يكن بالإمكان سيطرة على القرى المحيطة بسنجار. ولذلك، تمت السيطرة على النواحي والقرى المحيطة بسنجار نتيجة للعمليات التي نفذتها معًا قوات الحكومة المركزية

حتى الآن لم يتم تنفيذ اتفاقية سنجار الموقعة بين بغداد وأربيل تحت إشراف الأمم المتحدة.

العراقية، والحشد الشعبي المكون من مجموعات الميليشيات الشيعية، ووحدات مقاومة سنجار، في أكتوبر 2017. الحشد الشعبي هو قوة أمنية رسمية بحسب قرارات الحكومة المركزية العراقية، والحشد الشعبي يدفع رواتب لوحدات مقاومة شنكال-سنجار-. وهكذا، تم تعزيز قوة تنظيم PKK الإرهابي أيضًا مع توفير درع حماية قانوني لوحدات مقاومة سنجار.

وبسبب محاولة تنظيم PKK، الذي قام بزيادة فعاليته في سنجار، توسيع هذا النشاط ليشمل مدن مثل السليمانية وأربيل وكركوك والموصل، كان على الحكومة المركزية العراقية أن تتخذ خطوات ضد تنظيم .PKK وفي 9 أكتوبر 2020، تم توقيع على "اتفاقية سنجار" بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق بإشراف الأمم المتحدة. نصت تلك الاتفاقية على إنهاء وجود تنظيمPKK الإرهابي في سنجار، والذي أسمته الاتفاقية بـ "الجماعات الأجنبية"، وكذلك إبعاد مجموعات الميليشيات الشيعية القادمة من خارج المنطقة من سنجار. بالإضافة إلى ذلك، نصت الاتفاقية. على أن يتم ضمان الأمن في سنجار من خلال التنسيق بين قوات شرطة سنجار وعناصر الحكومة المركزية العراقية وقوات حكومة إقليم كردستان العراق. وبموجب تلك الاتفاقية، انتشرت قوات الجيش والشرطة العراقية في المنطقة. ولكن سيطرة سنجار لم تترك لهذه القوات. وبسبب ذلك، اندلعت اشتباكات بين قوات الأمن العراقية ووحدات مقاومة سنجار.

وكان التنظيم معارضا بشدة تغيير الوضع في سنجار. ولأن سنجار كانت إحدى مناطق شمال العراق التي كان من المقرر أن ينفذ فيها ما يسمى بنموذج الحكم الذاتي المطبق في سوريا. بالإضافة إلى ذلك، كانت سنجار مهمة للغاية من حيث إنشاء ممر مباشر لتنظيم PKK يربط بين الأراضي العراقية والسورية، وتأثير ذلك على التواصل بين التنظيم الإرهابي وذراعه في سوريا (وحدات حماية الشعب). وقد شكل تغيير الوضع في سنجار خطراً على هاتين المسألتين. ولهذا السبب، وبعد استقرار القوات الأمنية العراقية في المنطقة، قام بعض عناصر تنظيم PKK في سنجار بالمغادرة من مركز سنجار وتراجعوا إلى جبل سنجار، وقام بعض عناصر تنظيم PKK بتغيير ملابسهم وبقوا في وسط المدينة. ويقول الأيزيديون الذين غادروا المنطقة بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي للمنطقة ويقيمون في مخيم شاريا في

بعد أن استقر التنظيم الإرهابي في هذه المنطقة بهذه الطريقة وقام بتنفيذ هجمات على مراكز شرطة وقواعد عسكرية للمراقبة على الحدود التركية في محافظتي شرناق وهكاري، لاسيما من خلال التسلل من المعسكرات القريبة من الحدود، أنشأت تركيا بالتعاون مع قوات البيشمركة قواعد في مناطق زاخو وباطوفا وبيغوفا وكاني ماسي في عام 1996 من أجل وضع حد لأنشطة التنظيم في هذه المنطقة.

دهوك منذ 9 سنوات، إنهم لا يستطيعون العودة إلى منازلهم بسبب تواجد تنظيم PKK في سنجار، وهم يشترطون من أجل العودة إلى منازلهم، عودة الوضع في سنجار إلى طبيعته وعودة البيشمركة إلى المنطقة.

ورغم أن أهالي المنطقة يعبرون عن انزعاجهم من وجود تنظيمPKK /تنظيم YPG في سنجار، إلا أن التنظيم الإرهابي يواصل الضغط على الأهالي، وإجبار الشباب على التسليح، واختطاف الأطفال من عائلتهم إلى الجبال. على الرغم من كل هذا، فإن موقف الحكومة المركزية العراقية تجاه وجود تنظيم PKK الإرهابي في سنجار والعملية التركية المشتركة التي عرضت على الحكومة المركزية العراقية لإنهاء هذا الوجود، قد أثار ضغوطًا كبيرة على المنظمة. وهذا يعني أن مستقبل المكاسب الاستراتيجية التي حصلت عليه في سنجار أصبح في حالة من عدم اليقين بالنسبة لتنظيم .PKK

التطورات في مناطق حزب العمال الكردستاني المحررة

أكبر مكسب استراتيجي لتنظيم PKK الإرهابي في كافة المناطق هو المناطق المحررة التي حققتها في شمال العراق. وتزامن قيام تنظيم PKK بنقل مقاتليه من سوريا ولبنان إلى شمال العراق مع أوائل الثمانينيات، قبل أن يشن هجمات إرهابية في تركيا. وتم إخلاء المنطقة من قبل قوات الأمن العراقية وقوات الحدود بسبب الحرب العراقية الإيرانية، وتم ترك المنطقة تحت سيطرة البارزانيين بعد اندلاع حرب الخليج الأولى. غير أن سيطرة قوات بارزاني على تلك المنطقة لم تكن محكمة. والتنظيم الإرهابي الذي جاء إلى تلك المنطقة في مثل هذه الأجواء الخالية من السلطة، أتيحت له الفرصة لتصميم هذه المنطقة، التي كانت مريحة للغاية له، كما يشاء، دون أن يتعرض لأي تدخل. وعلى مر السنين، قام التنظيم بإخلاء مئات القرى التي كانت مستقرة في تلك المنطقة، وأنشأ عشرات المخيمات الإرهابية التي امتدت بعمق ما يقارب 200 كيلومتر، تدريجياً من الشمال إلى الجنوب، بدءاً من الحدود التركية.

المخيمات المذكورة؛ كانت هذه هي المناطق التي يجب الاستيلاء عليها بسبب أنها مناطق آمنة يمكن أن تضمن وجودًا منظمًا وطويل الأمد للمنظمة الإرهابية، ولتدريب مقاتليها، وتلقينهم، وتسليحهم، وتوفير موارد لوجستية. وعلاوة على ذلك، لم تكن هذه المخيمات ضرورة لاستمرار نشاطات التنظيم في الداخل التركي فحسب، بل لتكون فعالة أيضًا في شمال العراق وسوريا. وكل هذه الأسباب كانت في الواقع تعبيراً عن القيمة الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للتنظيم.

وبعد أن استقر التنظيم الإرهابي في تلك المنطقة بهذه الطريقة بدأ بشنّ هجمات على مراكز وقواعد عسكرية تركية في شرناق وهكاري الحدودية، من خلال التسلل من المخيمات القريبة من الحدود. وبسبب ذلك، أنشأت تركيا

قواعد مشتركة مع قوات البيشمركة في مناطق زاخو-باطوفا-بيغوفا-كاني ماسي في عام 1996 بغاية وضع حد لنشاطات التنظيم في تلك المنطقة. التنظيم الإرهابي ركز أنشطته آنذاك في مخيمي أفاشين باسيان وهاكورك شرق نهر الزاب. وبعد ذلك أنشأت تركيا مناطق قواعد في مناطق زاخو ودهوك والعمادية بهدف قطع الاتصال بين متينا وجبل غارا والحد من الأنشطة التنظيمية في هاتين المنطقتين. وتم في الفترة نفسها نشر كتيبة دبابات في مطار بامرني بالمنطقة، وأنشأت منطقة آمنة بعمق 15 كيلومترا في المنطقة التي تمثل امتداد خط تشوكورجا - الجزيرة على الأراضي العراقية. وتم تقييد أنشطة التنظيم في غرب نهر الزاب، وفي وقت لاحق، جرت محاولات للحد من تواجد التنظيم في منطقة شرق نهر الزاب، بما في ذلك أفاشين باسيان وهاكورك وقنديل. ولكن منعت الولايات المتحدة العمليات في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية التي شنتها الولايات المتحدة على العراق في مارس 2003. وهكذا حصل التنظيم الإرهابي على قاعدة آمنة في المنطقة بأكملها، واستطاع إنشاء منطقة ذات أهمية استراتيجية لنفسه مع مرور الوقت. وتمكن التنظيم من قيد البقاء بهذه الطريقة، على الرغم من أن وجوده الريفي في تركيا كان ضعيفًا للغاية، وخلال انتفاضات الربيع العربي، تمكن من إنشاء منظمة تسمى وحدات حماية الشعب (YPG) في وقت قصير جدًا مع آلاف الإرهابيين الذين نقلهم من شمال العراق إلى سوريا. وتم إطلاق على المناطق المحررة التي أنشأها التنظيم الإرهابي في شمال العراق اسم "مناطق الدفاع المشروع -ميديا-". وتم استخدام هذا المفهوم لأول مرة، لوصف وجود التنظيم في جبال قنديل، بعد القبض على أوجلان، ولكن تم توسيع هذا المفهوم اعتبارًا من عام 2006 فصاعدًا وتم إدراج مخيمات إرهابية كبيرة أخرى مثل ميتينا وهفتانين وهاكورك وجاري وزاب في هذا النطاق.

وأعلن تنظيم PKK الإرهابي أن هذه المناطق تمت عسكرتها من قبل التنظيم، فلا يمكن لأحد الدخول إلى المنطقة إلا بإذن من التنظيم، كما أصبحت الدخول والخروج خاضعة لسيطرة مسلحي التنظيم الإرهابي. وبتاريخ 5 يونيو 2021، تعرضت آلية عسكرية تابعة لقوات البيشمركة، التي كانت تقوم بمهام استطلاعية لتأمين الأمن في قضاء العمادية في دهوك بإقليم كردستان، لهجوم من قبل إرهابيي حزب العمال الكردستاني، بحجة أنها دخلت المناطق المذكورة دون إذن. وقُتل 5 وأصيب 7 من البيشمركة.[6] وبمعنى آخر، لم يُسمح حتى للبيشمركة، وهم المسؤولون رسمياً عن هذه المنطقة، بالدخول إليها.

سياسة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق

لطالما كان تنظيم PKK الإرهابي يهدف إلى إنشاء كيان تحت زعامته في شمال العراق (على غرار ما فعله في سوريا). وكان يدرك أيضا أن إنشاء مثل هذا الكيان في هذه المنطقة أمر ممكن من خلال أن يصبح قوة مهيمنة في جميع مناطق شمال العراق. ولهذا السبب، بذل جهوداً كبيرة لتوسيع نفوذه في المنطقة. وشملت الأنشطة ضمن هذا النطاق جهوده لإنشاء هيكل يشبه "الكانتون" تحت سيطرته في مخمور وسنجار وتهديده لإدارة حكومة إقليم كردستان، التي تقع تلك المناطق ضمن سيطرتها، من خلال التحرك في المناطق السكنية لإقليم كردستان، متذرعاً بالعمليات التي أطلقتها تركيا في المنطقة.[7]

ويعتبر حزب العمال الكردستاني وجود القوات المسلحة التركية في المنطقة مسألة تحدي بقاء بالنسبة له ويواصل هجماته المسلحة ضد القوات العسكرية التركية والمسؤولين المدنيين في المنطقة.[8]

[6] وأعلن حزب العمال الكردستاني مسؤوليته عن الهجوم. وطرح التنظيم مثل هذا السبب: "لماذا أتيتم إلى المنطقة التي لم تدخلوها منذ 25 عاما؟".

[7] ويعتبر التنظيم أن محيط أربيل ودهوك، الذي تعتبره بعض القبائل الكردية في تركيا امتدادات طبيعية لها اجتماعياً، كمنطقة صراع مشتركة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكما ينشط التنظيم في منطقة السليمانية، التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني، ولتنظيم PKK علاقات وثيقة مع حركة كوران وحركة الجيل الجديد وكذلك مع الاتحاد الوطني الكردستاني في منطقة السليمانية.

[8] مثل استشهاد عثمان كوسة، وهو الدبلوماسي التركي الذي كان يعمل في القنصلية العامة التركية في العراق بين بغداد وأربيل في 17 يوليو 2019.

أدرك حزب العمال الكردستاني أن مكاسبه الاستراتيجية في العراق معرضة لخطر كبير وأن الأزمة بالنسبة له تزداد بشكل كبير، لذلك ربما يلجأ التنظيم إلى إعطاء أولوية لشن هجمات أكثر شمولا في مناطق شمال العراق من أجل التسبب في تكاليف باهظة لتركيا في قواعدها وكسر إرادتها في البقاء في المنطقة.

العمليات التركية عبر الحدود

إن قدرة تنظيم PKK الإرهابي على الحفاظ على قاعدته وتنظيمه وقدرته الهجومية على المدى الطويل في تركيا؛ وقدرة تركيا على محاربة التنظيم الإرهابي بفعالية ممكنة من خلال الحفاظ على هيمنتها في المناطق الشمالية من العراق؛ وقدرة تحييد الإرهابيين داخل تركيا؛ كل ذلك لا يقتصر على القضاء على أماكن إيواء واختباء تنظيم PKK، بل يتوقف أيضاً على إنهاء تواجد تنظيم PKK وأنشطته في العراق. ولهذا الغرض، بدأت القوات المسلحة التركية بتنفيذ عمليات عبر الحدود في شمال العراق منذ منتصف الثمانينيات. ومع ذلك، كانت هذه العمليات في معظمها في شكل مطاردة ساخنة، نفذتها وحدات برية صغيرة والقوات الجوية في الغالب.

ومع توسع التنظيم الإرهابي في المنطقة، اتسع نطاق عملياته أيضًا؛ تم تنفيذ عملية الصلب وعملية المطرقة بين عامي 1991 و1998، وتم تنفيذ عملية الشمس في عام 2008.

وأجرت تركيا تغييرا مفاهيميا شاملا في مكافحة الإرهاب وبدأت في تنفيذ استراتيجية "ضمان أمن الحدود من الأمام والقضاء على الإرهاب من مصدره" في إطار نهجها الأمني "المتعدد الأوجه" منذ عام 2016. ولم يعد الهدف مجرد منع هجمات تنظيم PKK، بل أيضًا إضعافه تنظيميًا وتقييد قدرته على شن هجمات داخل المناطق الحدودية وخارجها. وبسبب أن المفهوم الجديد يقوم على إزالة التهديد دون الاعتماد على الحدود، فأن مبدأ "الهيمنة على المنطقة" التي يتم تطبيقها داخل حدود تركيا، بدأ تطبيقها في شمال العراق أيضاً.

وفي إطار الفكرة الجديدة، تم استئناف العمليات واسعة النطاق بعد عام 2017. وتم تنفيذ "عملية درع دجلة" ضد منطقتي الزاب وهاكورك في عام 2018. وبدأت عمليات المخلب في 27 مايو 2019. وأخيراً، وفي نطاق "قفل" الهجمات التي تتعرض لها بلادنا من شمال العراق، انطلقت في 17 أبريل 2022، عملية تسمى "المخلب-القفل"، ضد المناطق التي تتواجد فيها مخيمات التنظيم الإرهابي والمناطق التي يتواجد فيها بعض قادة المنظمة في شمال العراق، وما زالت هذه العملية مستمرة.

والهدف من عمليات تركيا في شمال العراق هو منع منظمة PKK الإرهابية من القيام بهجمات إرهابية ضد تركيا ومنعها من زعزعة استقرار المنطقة وتهديد دول المنطقة والأمن الدولي. ونفذت تركيا هذه العمليات في إطار حق الدفاع عن النفس الذي منحها إياه القانون الدولي، وهذا ما أفادت به السلطات التركية مراراً وتكراراً.

[9] وأفاد الأمين العام لحلف الناتو ستولتنبرغ، في بيانه بتاريخ 13 يونيو 2022 بأن تركيا هي العضو الأكثر متعرضا للهجمات الإرهابية في حلف شمال الأطلسي، وأن لها الحق في الدفاع عن نفسها ضد هذه الهجمات الإرهابية.

كما ذكر أن سبب وجود تركيا لفترة طويلة بإنشاء قواعد عسكرية مؤقتة في المنطقة هو أن تكرر الهجمات التي نفذها التنظيم الإرهابي ضد تركيا من هذه المنطقة وأصبح ذلك مستمرا. وكان الهدف هو منع الإرهابيين الذين انسحبوا من المنطقة خلال عمليات القوات المسلحة التركية في هذه المنطقة من مواصلة هجماتهم من خلال استخدام هذه المنطقة مرة أخرى بعد العملية. وبمعنى آخر، فإن الهدف هو ضمان سيطرة القوات المسلحة التركية على مناطق خارج الحدود.[9]

وفي الحقيقة، تفاقمت مشكلة تنظيم PKK الإرهابي بسبب أن عمليات القوات التركية السابقة، التي لم تكن تتم بهدف إنشاء قواعد للرصد والمراقبة والمشاغلة في مناطق وجود التنظيم الإرهابي في شمال العراق، كان التنظيم يعتبرها أنها مسألة مؤقتة. وكانت الأولوية في تلك العمليات هي إنهاء العمليات بأقل ما يمكن من الخسائر من القوات التركية وفي نفس الوقت إلحاق أكبر قدر من الضرر بالعدو. لذلك لم يكن انتشار التنظيم الإرهابي في تلك المناطق يتعرض إلى ضرر كبير من تلك العمليات.

ومع ذلك، فإن العمليات الأخيرة القائمة على إنشاء القوات المسلحة التركية قاعدة في المنطقة قلبت جميع الخطط الإقليمية للتنظيم رأسًا على عقب. وبالنظر إلى قدرات عناصر الاستطلاع والمراقبة والدعم الناري، وتواجد جنود أتراك في جنوب الحدود بعرض300 كيلومتر وعمق 30 كيلومتراً، كان ذلك يعني السيطرة. وكان من الواضح أن هذا التطور يمكن أن يهدد مناطق انتشار التنظيم الإرهابي في شمال العراق بأكملها، بما في ذلك جبل قنديل. علاوة على ذلك، في العمليات التي تم تنفيذها بدعم من المعدات التكنولوجية المتقدمة، تم تحييد العديد من أعضاء التنظيم، بما في ذلك كبار المسؤولين التنفيذيين في تنظيم PKK، وتم تدمير العديد من مخازن الأسلحة والمراكز اللوجستية التابعة للتنظيم في هجمات مكثفة.

ونتيجة لذلك فإن تنظيم PKK الإرهابي، الذي لم يتمكن من السيطرة على مساحة 40 متراً مربعاً داخل الأراضي التركية منذ 40 عاماً، برغم سفكه دماء الكثير من الأبرياء، يواجه الآن خطر خسارة مناطقه "المحررة"، التي أنشأها التنظيم من خلال تشجيع ومساهمة الداعمين العالميين والإقليميين، والتي هي مناطق ذات القيمة الاستراتيجية (الملاذ الآمن) في شمال العراق. والأهم من ذلك أنه تم تدمير "الممر الإرهابي" الذي كان من المقرر إقامته على حدودنا. وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت تنظيم PKK الإرهابي إلى تكثيف هجماتها الإرهابية من خلال جعل مناطق عملياته في شمال العراق أهدافًا أولوية.

وليس من الواضح حاليًا إلى ماذا ستتحول أنشطة تنظيم PKK في شمال العراق. هذا التنظيم الإرهابي يسعى إلى كسر إرادة تركيا وثنيها عن تأسيس قاعدة لها في المنطقة، من خلال زيادة تكلفة هذا التمركز على تركيا، لأن هذا التنظيم الإرهابي هو الآن في مرحلة إدراك تام بأن مكاسبه الاستراتيجية في العراق معرضة لخطر كبير وأن الأزمة تتفاقم بالنسبة له؛ وقد يلجأ تنظيم PKK إلى شن هجمات أكثر شمولًا في شمال العراق، وربما سيحاول تنفيذ مثل هذه الهجمات في تركيا وحتى في سوريا.

عن المؤلف

إبراهيم آيدين

عمل إبراهيم آيدين ضابطاً في المؤسسة العسكرية التركية لأعوام طويلة قبل انتقاله للعمل في المراكز البحثية. يعمل مستشاراً لرئيس مركز أورسام منذ يوليو 2020. تتركز كتاباته واهتماماته البحثية على مجالات الأمن القومي، والإرهاب ومكافحة الإرهاب والتطرف، والصناعات الدفاعية.

حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام 2024 © ORSAM

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصرياً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنو ان : أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف : 20 15 888 850 90+

مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**